

بيان صحفى

صندوق النقد الدولي يمد يده لخنق الاقتصاد في اليمن كي يستحوذ على مقدراتنا الاقتصادية

التقى محافظ بنك عدن المركزي أحمد المعيqi في العاصمة الأمريكية واشنطن يوم ٢٠٢٥/١٠/١٥، برئاسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى اليمن اشتراط بيريزيز رويز، وممثل الصندوق محمد معيط، بمعية نائب وزير المالية هاني وهاب، والوكيل المساعد لوزارة المالية عبد القادر أمين. تلاه لقاء وزير التخطيط والتعاون الدولي محافظ اليمن لدى مجموعة البنك الدولي واعداً بانصيب مع ريكاردو بوليتي نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط، بمشاركة نائب وزير التخطيط نزار باصهيب، ونائب وزير المالية هاني وهاب، ووكيل وزارة المالية عبد القادر أمين، وحضور ستيفان غيمبرت المدير الإقليمي للبنك الدولي في الشرق الأوسط، ودينا أبو غيداء مدير البنك الدولي في اليمن.

هذا اللقاءان أتيا بعد التمهيد لهما في عمان يومي ٠٨ و ٠٩ / ٢٠٢٥، بين بعثة الصندوق ورئيس وزارة عدن سالم صالح بن بريك، وأحمد المعيqi محافظ بنك عدن المركزي، تحت مسمى مشاورات المادة الرابعة بين اليمن والصندوق، وإصدار بيان ختامي بشأنهما.

أما اللقاء الأول فقد كان لبحث سبل مواصلة خطط وبرامج صندوق النقد والعمل بها في اليمن، والتي انقطعت منذ العام ٢٠١٤م. ودوره الفني والاستشاري، مثل دعم سبل تعافي العملة المحلية باستقرار سعر الصرف، ومستوى الاحتياطيات الأجنبية، وتعزيز الاستقرار المالي في البلاد، عبر خطة تنفيذية للإصلاح المالي والنفسي، واستمرار الإصلاحات لضمان تدفق القروض الأجنبية، التي اعتبرتها اشتراط بيريزيز رويز، "التزاماً جاداً بالإصلاح المالي والإداري".

وأما اللقاء الثاني، وهو الأخطر، فكان لعرض تسهيل تسلل مؤسسة التمويل الدولية إلى اليمن، في صورة القطاع الخاص الأجنبي، عبر نافذة الاستثمار، التي تعمل الآن بمبلغ زهيد قدره ١٥,٩ مليون دولار في قطاع الأغذية والصحة، وعين من وراءها على مصائد الأسماك، وقطاع الاتصالات والكابلات البحرية، ومشاريع بيع الكهرباء وصولاً إلى حقول النفط.

و قبل أن يطير وفد الحكومة إلى واشنطن، كانت سفيرتا الدولتين الاستعماريتين؛ بريطانيا عده شريف وفرنسا كاترين قرم كمون، في لقاءين منفصلين في عمان مع وفد اليمن تعرضاً خدمات بليهما، وتضعان دعمهما لجهود الاستقرار والتنمية في اليمن، ووفد الحكومة صاغر مهين يتلقى التعليمات، وهذا ليس بغرير على هؤلاء الحكم العملاء.

فهل فهم الناس الآن بأن التدهور الاقتصادي الكارثي الذي استمر منذ بداية عام ٢٠٢٥ / ٣١، له علاقة مباشرة ببرامج صندوق النقد الدولي؟ وأنك إن لم تذهب إليه وتسجده دمّر اقتصادك، لأنك ربطت نفسك ببرامجه واقتصاده الرأسمالي؟ وللوقوف على حقيقة ذلك، أقرأوا كتاب "الاغتيال الاقتصادي للأمم" لجان بركنس، وكيف يُخطط لذلك والأدوات التي تقوم بتنفيذها.

إن المحطات المهمات الثلاث؛ عام ١٩٧٥م التي تمكن فيها البنك الدولي من فتح مكتب سري في بنك صنعاء المركزي، وعام ١٩٩٥م التي فرض فيها البنك الدولي إصلاحات مالية وإدارية، وعام ٢٠١١م التي دخل فيها صندوق النقد الدولي، هذه المحطات قد أحكم من خلالها ربط اقتصاد اليمن بالاقتصاد الرأسمالي. وبذلك تكون قد جلت لليمن شرّاً كبيراً وجب على أهله التخلص من ربقة التي تخطط لبقاءه أبداً الدهر، ففي ظل بقاء النظام الرأسمالي مطبقاً علينا في اليمن وفي سائر بلاد المسلمين لن نخرج من هذا الوضع الكارثي بل سنظل كل يوم ندخل في أزمة جديدة.

إن سعادة ورفاء أهل الإيمان اقتصادياً سيكون مصاحباً لبقية شؤون الحياة السياسية والاجتماعية وال العلاقات الدولية وغيرها في ظل الحكم بالإسلام في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وهذا هو الحل الجذري الوحيد.

ومؤسف أن لا يظل هذا الحل يشكل محور اهتمام الأمة بكل أصنافها، فحزب التحرير يعمل له، ولن نكل أو نمل بل سنبقى مستمرة في بيانه للناس، قال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمُوَعِظَةٌ لِلْمُنَّقِّنَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن